



الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/١٥  
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٥  
رقم الايداع الوطني / 2019/ 2375 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

**ديناميات التنافس الدولي في القطب الشمالي قراءة في الابعاد الجيوستراتيجية**  
**Dynamics of International Competition in the Arctic**  
**: A Geostrategic Perspective**

أ.م. د علي حسين كاظم  
Assis Prof Dr. Ali Hussein Kadhim

ايات ياسين رسن  
Ayat Yassin Rasen

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة  
College of Islamic Sciences University /Imam Al-Kadhim  
[ali.hussain@iku.edu.iq](mailto:ali.hussain@iku.edu.iq) [ayatyaseen426@gmail.com](mailto:ayatyaseen426@gmail.com)

**IRAQI**

Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229>

## الملخص:

يستكشف هذا البحث التحول الجذري في المشهد الجيوسياسي للقطب الشمالي، حيث أدى ذوبان الجليد المتسارع الناجم عن التغيرات المناخية إلى فتح ممرات ملاحية وموارد طبيعية جديدة، محولاً المنطقة من هامش التعاون إلى بؤرة للتنافس الدولي الحاد، هذا الانكشاف أعاد إحياء التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا، لكنه تجاوز الحدود التقليدية ليصبح تنافساً متعدد الأطراف والواجه، ويبرز في هذا السياق الصعود الصيني كقوة شبه قطبية ذات طموحات اقتصادية وأمنية متنامية، وكذلك ارتفاع النقل الاستراتيجي لجرينلاند نتيجة لموقعها الجغرافي وثرواتها، حيث يهدف البحث إلى تفكيك هذه الديناميات المعقدة، مستخدماً منهجية تحليلية استنباطية، لتفسير نمط التنافس الجديد الذي يركز على تعدد الفاعلين وتداخل مستويات القوة، كما يسعى إلى تحليل انعكاسات هذا التنافس على الاستقرار الإقليمي والدولي، ويفرد البحث تحليلاً خاصاً لدور الصين وجرينلاند كعنصرين حاسمين لفهم معادلات القوة القطبية المستجدة، مؤكداً أن تداخل هذه المتغيرات هو مفتاح فهم مستقبل المنطقة.

**الكلمات المفتاحية:** ديناميات التنافس الدولي، المتغير الصيني، غرينلاند، الولايات المتحدة، فنلندا، النرويج.

## Abstract:

This study examines the profound transformation of the geopolitical landscape in the Arctic, where the accelerated melting of ice driven by climate change has unveiled new shipping routes and natural resources, shifting the region from a peripheral zone of cooperation to a focal point of intense international competition. This exposure has rekindled tensions between the United States and Russia while transcending traditional bilateral dynamics, evolving into a multifaceted and multipolar contest. In this context, the rise of China as a near-polar power with expanding economic and security ambitions, alongside Greenland's increasing strategic significance due to its geographical location and resource endowments, is particularly noteworthy. The research employs a deductive analytical methodology to unpack these complex dynamics, aiming to explain the emerging pattern of competition characterized by multiple actors and intertwined levels of power. Furthermore, it assesses the implications of this rivalry for regional and global stability, dedicating special attention to the roles of China and Greenland as critical elements in understanding the shifting balance of Arctic power. The study underscores that comprehending the interplay of these variables is essential for anticipating the region's future trajectory.

**Keywords:** International competition dynamics, the Chinese variable, Greenland, the United States, Finland, Norway.

## المقدمة:

يشهد القطب الشمالي تحولاً جذرياً في مكانته ضمن الحسابات الدولية نتيجة التغيرات المناخية وتسارع ذوبان الجليد، مما كشف مساحات وبحار كانت خارج الاستغلال لعقود طويلة، هذا الانكشاف أعاد تشكيل النظرة إلى المنطقة بوصفها ساحة تنافسية حساسة تتقاطع فيها مصالح الأمن والموارد والممرات البحرية، في هذا السياق عاد التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا إلى الواجهة، لكنه تجاوز الحدود التقليدية التي ميزت علاقتهما في الماضي، وقد دخلت متغيرات جديدة لتعقد المشهد، أبرزها الصعود الصيني كقوة شبه قطبية ذات مصالح اقتصادية وأمنية متنامية، كما اكتسبت غرينلاند أهمية استراتيجية متزايدة نتيجة موقعها الجغرافي وثقلها العسكري والطاقي، هذا البحث يسعى إلى تفسير كيفية تفاعل هذه العناصر في تشكيل نمط جديد من التنافس الروسي الأمريكي، يركز على تعدد الفاعلين وتداخل مستويات القوة، إذ إن هذا البحث يهتم بتحليل التغيرات التي أدت إلى تحويل البنية القطبية ساحة تنافس متعددة الأطراف يصعب ضبطها كما يسعى إلى تحليل انعكاسات هذا التنافس على الاستقرار الإقليمي والدولي. ومن أجل إثبات فرضية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية المحور الأول (الدور الصيني في القطب الشمالي) المحور الثاني (الأهمية الجيوستراتيجية لجزيرة غرينلاند) المحور الثالث (الأدوار الدولية في غرينلاند).

## أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية قصوى من التقاطع المعقد بين الأبعاد الجيوستراتيجية والاقتصادية والأمنية في منطقة القطب الشمالي، التي تشهد تحولاً جذرياً بفعل ذوبان الجليد وتصاعد التنافس بين القوى العظمى، وتتجلى الأهمية العلمية والأكاديمية للبحث في تقديم تحليل معمق يتجاوز الإطار الثنائي التقليدي للتنافس الروسي الأمريكي، ليتعمق في دراسة تأثير المتغيرات الفاعلة الجديدة وعلى رأسها الصعود الصيني كقوة "شبه قطبية" والأهمية الجيوستراتيجية المتعاظمة لجزيرة غرينلاند، مما يسهم في إثراء المكتبة العربية بإطار نظري ومنهجي لفهم ديناميات الصراع متعدد الأطراف، أما الأهمية الاستراتيجية والعملية، فتتبع من قدرة البحث على تحديد طبيعة التحول في هذا التنافس من مجرد صراع إقليمي إلى صراع ذي تداعيات أمنية واقتصادية عالمية، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الممرات الملاحية والموارد الهيدروكربونية والمعادن النادرة، مما يوفر قاعدة معرفية حيوية لصانعي القرار والمحللين لاستشراف مستقبل المنطقة القطبية في ظل التوترات الجيوسياسية الراهنة.

## إشكالية البحث:

تتعلق إشكالية البحث من التساؤل المحوري حول طبيعة التحول الذي طرأ على التنافس التقليدي بين روسيا والولايات المتحدة في القطب الشمالي، يمكن بلورة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي (كيف أثر

صعود المتغير الصيني كقوة "شبه قطبية" وتزايد الأهمية الجيوستراتيجية لجزيرة غرينلاند في ديناميات التنافس الروسي الأمريكي على منطقة القطب الشمالي؟ وما هي الانعكاسات المحتملة لهذا التنافس المتعدد الأطراف على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي؟) ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١- ما هي المصالح والدوافع الجيواقتصادية والأمنية التي تحرك الاستراتيجية الصينية في القطب الشمالي؟

٢- ما هي أبرز المؤشرات الأمنية والعسكرية التي تعكس تصاعد حدة التنافس بين القوى الثلاث في المنطقة القطبية؟

٣- ما هو الدور الذي تلعبه غرينلاند بموقعها ومواردها، في تعزيز أو إضعاف موقف كل من روسيا والولايات المتحدة في المنطقة؟

### فرضية البحث:

يفترض البحث أن دخول الصين كـ "دولة شبه قطبية" ذات مصالح اقتصادية وأمنية متنامية، إلى جانب تزايد الأهمية العسكرية والاقتصادية لغرينلاند، قد أدى إلى تعقيد ديناميات التنافس الروسي الأمريكي في القطب الشمالي، محولاً إياه من تنافس ثنائي تقليدي إلى صراع متعدد الأبعاد، مما يرفع من مستوى التوتر الإقليمي ويهدد التعاون الدولي في المنطقة.

### منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي-التحليلي لدراسة واقع التنافس الدولي في القطب الشمالي وتحليل أبعاده الجيوستراتيجية. كما يوظف المنهج الجيوبوليتيكي لفهم العلاقة بين الخصائص الجغرافية للمنطقة واستراتيجيات القوى الدولية المتنافسة. ويستعين البحث بـ منهج تحليل النظم الدولية لدراسة أنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين، إلى جانب منهج دراسة الحالة لتحليل استراتيجيات مختارة للدول الفاعلة في القطب الشمالي. ويعتمد البحث على تحليل الوثائق الرسمية والدراسات والتقارير الاستراتيجية، بهدف تقديم قراءة شاملة لديناميات التنافس الدولي وانعكاساته على النظام الدولي.

## المحور الأول

### الدور الصيني في القطب الشمالي

لم يعد الحضور الصيني في الفضاء القطبي الشمالي مجرد إعلان موقف سياسي أو محاولة لصياغة هوية ذاتية بوصفها "دولة قريبة من القطب"، بل بات يمثل متغيراً مركزياً في إعادة تشكيل معادلات القوة الإقليمية والنظام الاقتصادي والحوكمة البيئية والقانونية في المنطقة، فمن خلال حزمة أدوات متكاملة تشمل

الاستثمارات التمويلية واسعة النطاق، وتطوير البنى التحتية البحرية والبرية وتعزيز القدرات البحثية في العلوم القطبية، فضلاً عن إبرام شراكات استراتيجية في قطاع الطاقة، استطاعت الصين أن تؤسس لوجود ذي طابع مؤسسي ومستدام في الإقليم، هذا الانخراط النشط لم يقتصر تأثيره على تعزيز موقع بكين فحسب، بل أفضى إلى تحريك مواقف الفاعلين الآخرين في المشهد القطبي، إذ وجد بعضهم في الحضور الصيني فرصة لتعظيم المكاسب الاقتصادية وتوزيع تكاليف التنمية، بينما اعتبره آخرون مؤشراً على صعود جيواقتصادي قد ينطوي على أبعاد أمنية كامنة أو متنامية، وفي هذا السياق لا يمكن اختزال التأثير في الإيرادات الصينية وحدها، بل يتجلى في طبيعة النشاط الديناميكي الذي تمارسه داخل بيئة جيوسياسية عالية الحساسية، وفي ما يفرضه ذلك من إعادة تموضع أو تبني سياسات استباقية لدى القوى الأخرى، وبذلك يغدو الصعود الصيني في القطب الشمالي ليس حدثاً منعزلاً بل عملية تفاعلية تعيد صياغة بنية التوازنات الاستراتيجية والاقتصادية وتفتح مسارات جديدة للمنافسة والتعاون في آن واحد.

تهتم الصين في الآونة الأخيرة بالمنطقة القطبية الشمالية رغم أنها ليست دولة قطبية، حيث قدمت نفسها بانها دولة قريبة من المنطقة القطبية لأجل حصولها على مكانة رسمية في المنطقة ولتفسير دورها الإقليمي وإدارة مؤسساتها الدبلوماسية هناك، وقد ذكرت بشكل متكرر بأن التغييرات في القطب الشمالي المنجم تحدث أثراً مباشراً على نظام المناخ في (الصين)، فضلاً عن الزراعة والغابات والمحيطات والثروة السمكية ناهيك عن المصالح الاقتصادية المهمة (الياسري، ٢٠٢٤، ٢٧٢)

تسعى الصين الى تعزيز حضورها الاستراتيجي في القطب الشمالي من خلال رؤيتها لطريق الحرير القطبي، الذي يمثل امتداداً (الزريجاوي ٢٠٢٣) لمبادرة الحزام والطريق ويشكل أداة رئيسية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية على المدى الطويل كما يهدف هذا المشروع إلى تطوير البنية التحتية للنقل البحري واللوجستي، بما في ذلك الموانئ ومسارات الشحن والطرق البحرية الآمنة وهو ما يتيح للصين تنويع خطوط التجارة البحرية وتقليل تكاليفها مقارنة بالمسارات التقليدية مثل قناة السويس، وقد أقر مجلس القطب الشمالي بالأهمية المتزايدة للمصالح الصينية في الشؤون القطبية وتوقع أن تسهم الصين بشكل ملموس في أنشطة المجلس، خصوصاً بعد قبولها كعضو مراقب في عام ٢٠١٣، بعد محاولات سابقة فرض فيها رفض طلبها للعضوية الدائمة لثلاث مرات متتالية، وقد شكل هذا القبول خطوة بارزة سمحت للصين بالإعلان صراحة عن اهتمامها الاستراتيجي بالمنطقة القطبية بما في ذلك حقوقها في الملاحة البحرية والتي أكدت عليها في <sup>(١)</sup> (الكتاب الأبيض) حول طريق الحرير القطبي، حيث يعكس هذا التوجه رغبة الصين في توظيف القانون الدولي لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لتبرير مشاركتها وفي الوقت

\*الكتاب الأبيض: وثيقة رسمية حكومية تصدر لتوضيح السياسة والتوجهات الاستراتيجية للدولة بشأن قضية معينة وتميز بأنها غير ملزمة قانونياً، لكنها تعكس الموقف الرسمي للدولة داخليا ودوليا.

نفسه دفع الدول الأعضاء لتطوير البنى التحتية التي تسهل النقل الدولي ضمن المنطقة (الياسر ٢٠٢٤، ٢٧٣).

ويتضمن الكتاب الأبيض ثلاثة أهداف رئيسية لسياسة الصين في القطب الشمالي فهم المنطقة وحمايتها وتطويرها، ولتحقيق هذه الأهداف حددت بكين مجموعة من الالتزامات العملية لتشمل تعميق الدراسات والاستكشاف العلمي للقطب الشمالي وحماية البيئة ومواجهة آثار التغير المناخي والاستخدام القانوني والمنظم للموارد الطبيعية بما في ذلك السياحة والمشاركة الفاعلة في التعاون الدولي وحوكمة المنطقة وتعزيز السلام والاستقرار، وقد أكدت الصين التزامها بالمشاركة النشطة في شؤون القطب مستفيدة من "وجه القطب الثالث" (جبال الهيمالايا) كمنطلق لتوسيع حضورها، ويرجع ذلك إلى سعيها لتحقيق مكانة القوة المهيمنة في المنطقة ولتحقيق هذه الغاية، تستخدم بكين مواردها الاقتصادية والعسكرية والتقنية لتعظيم مصالحها في القطب الشمالي (Rashmi 2019, 13).

يمكن تقسيم تطور جهود الصين في المنطقة إلى ثلاث مراحل زمنية متتابعة كما يلي (Rush Doshi & others 2021, 6)

١- المرحلة الأولى (١٩٨٠-٢٠٠٠) مرحلة الإعداد الأولي: بدأت بعد الإصلاح والانفتاح الذي أطلقه دنغ شياو بينغ، إذ أرسلت الصين أولى بعثاتها العلمية إلى القطبين وحصلت على كاسحة جليد من أوكرانيا وأنشأت بعض محطاتها العلمية الأولى، وانضمت إلى المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

٢- المرحلة الثانية (٢٠٠٢-٢٠١٥) مرحلة التطوير: شهدت هذه الفترة تعزيزاً كبيراً للقدرات القطبية عبر بناء محطات جديدة وإطلاق كاسحة جليد محلية وإطلاق المزيد من الرحلات الاستكشافية واستخدام الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمنصات المستقلة، كما ارتفع الدور السياسي للصين في المنطقة مع انضمامها رسمياً كمراقب إلى مجلس القطب الشمالي.

٣- المرحلة الثالثة (٢٠١٩-٢٠٣٠) مرحلة القوة القطبية العظمى: يشير قادة الحزب الشيوعي الصيني بما في ذلك الرئيس شي جين بينغ إلى دخول الصين مرحلة تاريخية جديدة لبناء قوة قطبية عظمى، تشمل تعزيز وجودها عبر المزيد من المحطات والرحلات الاستكشافية وتطوير الطائرات ذات الأجنحة الثابتة وزيادة أسطول كاسحات الجليد وتعظيم القدرات الذاتية والاستثمار التكنولوجي، فضلاً عن مبادرة "طريق الحرير القطبي" وزيادة الانتشار العسكري لحماية المصالح الوطنية في المنطقة.

## المصالح والدوافع الصينية في القطب الشمالي

تمتلك الصين مجموعة من المصالح الأساسية في القطب الشمالي، ويمكن تلخيصها كما يلي (WWF Global Arctic Programme 2014, 8):

١- الأمن التقليدي وغير التقليدي: تعتبر بكين أن حضورها في القطب الشمالي يخدم مصالحها الأمنية سواء على صعيد الاقتصاد السياسي أو من خلال تعزيز قدرة الجيش على حماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

٢- الموارد: تسعى الصين للوصول إلى الموارد الطبيعية المهمة في القطب الشمالي، بما في ذلك المعادن الهامة والهيدروكربونات، إضافة إلى الثروة السمكية والسياحة وفتح طرق النقل البحرية والمشاركة في أنشطة التنقيب البيولوجي، بهدف دعم متطلبات التنمية الاقتصادية المتزايدة.

٣- العلم والتكنولوجيا: يشكل القطب الشمالي منصة استراتيجية لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للصين بما في ذلك تطوير نظام الملاحة الفضائية "بيدو" وإدارة الأبحاث القطبية في كل من القطبين الشمالي والجنوبي، وقد صرح الباحث Chen Liaczeng بأن الهدف الرئيسي لخطة الصين القطبية الخمسية هو رفع مكانة الصين وتعزيز تأثيرها في الشؤون القطبية، بما يضمن حماية حقوقها القطبية بشكل أفضل.

## أبعاد الدور الصيني ومنها ما يلي:

### ١- البعد العلمي:

يعتبر البحث العلمي نقطة مركزية رئيسية في مشاركة الصين بالأنشطة الخاصة بالمنطقة القطبية، حيث بدأ ظهور الصين في المنطقة بالاستكشاف العلمي عندما أسست محطة علمية في سفالبارد عام ٢٠٠٤، واتبعت ذلك انشاء معهد متخصص لدراسات القطب الشمالي سنة ٢٠١٩، ما شكل خطوة لترسيخ وجودها العلمي في المنطقة (Heather A. Conley, et al 2020 13)، إذ تستخدم بكين الجانب العلمي كوسيلة لإضفاء الشرعية على استمرار بقائها في المنطقة الاستراتيجية القطبية، حيث تظهر هذه المقاربة في الأنشطة الفعالة ضمن اطار من المنظمات العلمية المهنية الموظفة في بيئة القطب الشمالي، وهي الخطوة التي تسمح لها بالمشاركة في صياغة الأنشطة البحثية والنقاشات المباشرة ومن هذه المنظمات على سبيل المثال (منظمة القطب الشمالي، اللجنة الدولية لعلوم القطب الشمالي IASC ، مجموعة المحيط الهادئ القطبي AFP)، فضلاً عن المنتدى الآسيوي للعلوم القطبية AFPS والفريق الحكومي الدولي المختص بتغير المناخ IPCC ، وتتيح هذه المؤسسات منصات رسمية لتنسيق العمل في مختلف القضايا الجوهرية التي متوقع حدوثها في القطب الشمالي مثل القضايا البحثية والبيئية، إذ تعد هذه الكيانات أساسية

لمحافظة على التواصل المستمر والتعاون بين الأطراف المتعددة والمحافظة على تواصل الحوار العلمي المتطور والدبلوماسي المختص في شأن المنطقة الشمالية الباردة (Lisboman 2020, 8).

## ٢- المجال الاقتصادي الصيني في المنطقة القطبية:

في عام ٢٠١٨، أصدرت الصين كتابها الأبيض الخاص بالقطب الشمالي الذي صنف الصين كدولة "قريبة من القطب الشمالي" ووصف طرق الشحن العابرة للمنطقة ضمن ما أطلق عليه "مفهوم طريق الحرير القطبي"، وعلى الرغم من أن الصين وروسيا تنظران إلى بعضهما البعض بعدم الثقة، فقد أقامت شراكة استراتيجية مرنة تقوم على التعاون البراغماتي وفق كل حالة على حدة، وقد كان للعقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على روسيا نتيجة تدخلاتها في أوكرانيا عام ٢٠١٤، دوراً مهماً في دفع موسكو نحو تعزيز علاقاتها مع الصين نظراً لافتقار روسيا إلى الخبرة التكنولوجية اللازمة لاستغلال النفط الصخري وحقول القطب الشمالي بشكل مستقل.

اولت بكين اهتماماً كبيراً بمفهوم (اقتصاد الجليد والتلج) ظهر هذا المصطلح خلال المفاوضات الصينية - الروسية على أثر المنتدى الاقتصادي في عام ٢٠١٩، ووفق هذا السياق طرح ممثلون من الصين على نظرائهم من الشركات الروسية رؤية تعاونية جديدة تحت عنوان اقتصاد الجليد والتلج الذي يهدف الى تقوية الشراكات الاقتصادية هناك، وقد ارتكزت الرؤية الصينية في هذا المجال على نتائج دراسات بحثية علمية تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن يصبح المحيط المتجمد الشمالي خالياً بالكامل من الغطاء الجليدي في أشهر فصل الصيف الأمر الذي يسهل عمليات نقل الغاز الطبيعي المسال الروسي عن طريق الممرات البحرية القطبية، كما يقصر زمن الرحلات البحرية و يقلل من تكاليف الشحن بشكل واضح (الياسر ٢٠٢٤، ٢٧٧).

كما قدمت الصين نفسها كشريك تعاون "قريب من القطب الشمالي" ما دفع شركة غازبروم إلى البحث عن مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية بما في ذلك الشركة الوطنية للبترول الصينية، و أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين أثرت على طبيعة الشراكة الصينية-الروسية، إذ وضعت الولايات المتحدة شركة الشحن الصينية كوسكو على القائمة السوداء رغم تعاونها في مشاريع يامال للغاز الطبيعي المسال الروسية، وبتزايد التعاون الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين وروسيا حيث توفر الصين التمويل والموارد المالية فيما تقدم روسيا الموقع الجغرافي الاستراتيجي لاستغلال الموارد الطبيعية في القطب الشمالي، إذ سعى كلا البلدين إلى إقامة شراكات في تطوير الملاحة عبر الأقمار الصناعية وإجراء تدريبات عسكرية في شمال المحيط الهادئ، وهو ما يعكس تأثير الصعود الصيني على المنطقة القطبية الشمالية من حيث تعزيز وجود الصين الاقتصادي والاستراتيجي فيها (Zandee, Kruijver, and Stoetman 2020, 14)

وبالنظر إلى أن الصين لا تمتلك أراضي ضمن نطاق القطب الشمالي فإن مصلحتها تكمن في كسب قبول دول المنطقة، بما فيها روسيا، وهو ما يفسر تركيز استراتيجيتها على تعزيز التعاون الدولي هناك، إذ تسعى بكين إلى توسيع حضورها في القسم الأوروبي من القطب الشمالي عبر توظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع إيلاء اهتمام خاص لجزيرة غرينلاند نظراً لموقعها الجغرافي البارز، وقد عملت على ترسيخ نفوذها في أيسلندا تدريجياً حيث أصبحت سفارتها في ريكيافيك تضم ما يزيد على ٥٠٠ موظف، وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن الأنشطة الصينية ستتركز بدرجة أكبر على روسيا في مجالات النفط والغاز وعلى جرينلاند في قطاع التعدين، إضافة إلى الاستثمار في الاقتصاد الحيوي بكل من أيسلندا وفنلندا (الزريجاوي ٢٠٢٣، ١٥٥).

يشير الكتاب الأبيض الصيني إلى أربعة مبادئ أساسية من بينها مبدأ "الاحترام" الذي يؤكد على مصالح الصين في استغلال موارد القطب الشمالي بطريقة مشروعة وعقلانية، وتؤكد الصين بشكل مستمر التزامها بحقوق السيادة لدول القطب الشمالي في استغلال النفط والغاز والمعادن في مناطقها الخاضعة لولايتهم وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة مصالح واهتمامات السكان المقيمين في المنطقة حيث يبرز مبدأ آخر مهم هو "التطوير" الذي يوجه الشركات الصينية المستفيدة من قدراتها في رأس المال والتقنية والأسواق المحلية إلى الالتزام بالقوانين الوطنية للدول المعنية وإجراء تقييمات دقيقة للمخاطر المرتبطة باستكشاف الموارد (الياسر ٢٠٢٤، ٢٧٦).

يشجع مبدأ الشركات الصينية على المشاركة في استكشاف النفط والغاز والمعادن في القطب الشمالي من خلال أشكال التعاون المتنوعة مع الالتزام بحماية البيئة الطبيعية للمنطقة، إذ تعتبر الصين إلى جانب اليابان وكوريا الجنوبية أن ذوبان الجليد في المحيط المتجمد الشمالي فرصة فريدة لتوسيع التجارة الدولية والوصول إلى الموارد، وقد جسدت كاسحة الجليد الصينية "التنين الثلجي" ( Xue Long Snow Dragon) ذلك في سبتمبر ٢٠١٢، عندما أصبحت أول سفينة صينية تعبر المحيط المتجمد الشمالي وانتقلت من المحيط الهادئ إلى المحيط الأطلسي وأجرت أبحاثاً أوقيانوغرافية مكثفة كما استمرت الرحلة لمدة (٨٥) يوماً وكانت بمثابة إعلان واضح عن اهتمام بكين بزيادة حضورها في القطب الشمالي، ووفقاً لبيان معهد البحوث القطبية في شنغهاي فقد جمعت "التنين الثلجي" معلومات مباشرة حول الملاحة في الممرات البحرية للقطب الشمالي والبيئة المحيطية وأجرت عمليات استكشاف وممارسات مفيدة يمكن أن تستفيد منها السفن الصينية في المستقبل أثناء استخدام الممرات البحرية للقطب الشمالي (Nong Hong 2018, 7-22).

تعتبر المنطقة القطبية الشمالية عنصراً محورياً في تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للصين المستقبلية من النفط والمعادن ويكتسب الوصول إلى الموارد القطبية إلى جانب الطرق البحرية والجوية العابرة للقطب

الشمالي أهمية كبيرة في دعم التوسع الاقتصادي والسياسي والعسكري للصين كقوة عالمية كبرى، وقد انخرطت الصين في دراسة تقييمية متعددة السنوات (٢٠١٦-٢٠٢١) تهدف إلى تحليل الموارد القطبية وآليات الحوكمة، بما يسهم في تطوير الاستراتيجية القطبية الوطنية وتوجيه السياسات والإجراءات التنظيمية ذات الصلة، إذ تحرص بكين على تعزيز مشاركة متعددة المستويات وتنسيق بين الوكالات المختلفة في هذا الإطار مع نشر المعرفة حول الفرص المتاحة في القطب الشمالي بين المواطنين والشركات الصينية ويمكن تحديد المصالح الصينية في القطب الشمالي على النحو الآتي (WWF Global Arctic Programme 2014, 8)، فيما يتعلق بحقوق الصين في المنطقة القطبية فقد تمثلت في (تنفيذ الأنشطة العلمية والاقتصادية، امتلاك صفة عضو مراقب في مجلس القطب الشمالي، الحصول على الوصول إلى البحار القطبية الشمالية لأغراض البحث العلمي والنقل والسياحة وصيد الأسماك، فضلاً عن استخدام الطرق الجوية العابرة للقطب الشمالي).

### ٣- البعد الأمني للدور الصيني في القطب الشمالي:

ان الأهداف الطويلة الأجل لبكين في القطب الشمالي مدفوعة بشكل أساسي بعوامل جيوسياسية، إذ تسعى إلى بناء وجود اقتصادي في المنطقة في الوقت الراهن، تمهيداً لضمان مقعد لها عند تصاعد التوترات الجيوسياسية في القطب الشمالي، ومع ذلك تمتلك الصين أيضاً دوافع عسكرية تاريخية مباشرة، فمسار طيران الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأمريكية والروسية الموجهة نحو الصين يمر عبر القطب الشمالي، لذلك تعتبر جمهورية الصين هذه المنطقة جزءاً حيوياً من أمنها النووي وتسعى إلى تعزيز سيطرتها فيها (Zandee, Kruijver, and Stoetman 2020, 34).

تمتلك الصين حالياً ست غواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية، وأربع غواصات باليستية نووية، وخمسين غواصة هجومية تعمل بالديزل، مع وجود المزيد قيد الإنشاء، إلا أن هذه الغواصات مخصصة للمياه الصينية، ولا توجد مبررات عسكرية قوية لتشغيلها في القطب الشمالي كوسيلة ردع، وقد أبدى علماء القطب الشمالي الصينيون مخاوفهم من تزايد حدة المنافسة الأمنية في المنطقة، خصوصاً بين الولايات المتحدة وروسيا، وعلى الرغم من تأكيد المصادر الصينية أن أنشطة الصين في القطب الشمالي تقتصر على البحث العلمي وحماية البيئة، فإن سلوكها أحياناً يبدو أكثر تعقيداً، إذ يشير إلى اهتمام متزايد باستخدام الوسائل العسكرية، من خلال إرسال سفن تابعة لجيش التحرير الشعبي وإنشاء محطات استقبال صينية ونشر تقنيات عسكرية جديدة والسعي للوصول إلى القطب الشمالي، وتُظهر هذه التطورات رغبة الصين في حماية مصالحها التجارية والعلمية في المنطقة، وهو ما يمنحها مبرراً أكبر للانخراط في شؤون القطب الشمالي (Rush Doshi & others 2021, 29).

أدى الصعود الصيني في القطب الشمالي إلى إعادة تشكيل مسار التنافس بين روسيا والولايات المتحدة، بعدما دخلت بكين لاعباً ثالثاً يملك موارد اقتصادية واستثمارية واسعة وقدرة متنامية على التأثير في شبكات الطاقة والملاحة القطبية، فقد وجد الطرفان نفسيهما أمام قوة صاعدة تغير قواعد اللعبة، إذ ترى الولايات المتحدة في التوسع الصيني تهديداً مباشراً لنفوذها الاستراتيجي، بينما تعتبره روسيا فرصة لتعزيز شراكتها الاقتصادية، وإن كان يثير في الوقت ذاته حساسية تتعلق بتقاطع المصالح في موارد الشمال، ومع هذا الحضور الجديد، باتت المنافسة الأمريكية-الروسية أكثر تعقيداً، بعدما أضافت الصين بعداً ثالثاً يعمق التوترات ويجعل موازين القوة في القطب الشمالي أكثر ديناميكية وتقلباً، كما أسهم توسع بكين في إدخال نمط جديد من التفاعلات يقوم على مزيج من التعاون والاصطفاف المشروط، ما دفع موسكو وواشنطن إلى إعادة تقييم أدوات النفوذ التقليدية التي اعتمدتا عليها لعقود، وقد زاد هذا التحول من حساسية الممرات البحرية ومشاريع الطاقة، بعدما أصبحت الصين جزءاً من الحسابات الاستراتيجية للطرفين، ونتيجة لذلك صار التنافس في القطب الشمالي يتحرك ضمن معادلة ثلاثية يصعب التنبؤ بمساراتها، لكونها تجمع بين طموحات الصين الصاعدة وتوازنات القوى التقليدية بين الولايات المتحدة وروسيا.

## المحور الثاني

### الأهمية الجيواستراتيجية لجزيرة غرينلاند

تُعد جزيرة غرينلاند من أبرز المواقع الجيوبوليتيكية في المنطقة القطبية الشمالية كونها تتمتع بمساحة شاسعة تمنحها امتداداً استراتيجياً واسع النطاق، فضلاً عن موقعها الفريد بين المحيط المتجمد الشمالي والمحيط الأطلسي، وهو ما يجعلها ذات أهمية استثنائية في موازين السيطرة على خطوط الملاحة القطبية، ومن هذا المنطلق فإن السيطرة على غرينلاند تعني عملياً التحكم في أقرب نقطة إلى قلب الدائرة القطبية لما تحمله من أبعاد جغرافية واقتصادية وأمنية متداخلة، كما أن التطورات المناخية الجارية وما يصاحبها من ذوبان تدريجي للجليد تضاعف من أهمية الجزيرة في المستقبل، إذ يتوقع أن تصبح مركزاً رئيسياً لعبور ممرات الشحن الجديدة ومساراً حيوياً للتجارة العالمية، وإلى جانب موقعها البحري يشكل مناخها الأكثر اعتدالاً نسبياً مقارنة بالمناطق القطبية المجاورة عامل جذب إضافي للاستثمارات، خاصة في مجالات التعدين والتنقيب عن الموارد الطبيعية التي تزخر بها ومن أبرزها الليثيوم واليورانيوم والمعادن النادرة ذات القيمة الاستراتيجية العالية. أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فما تزال غرينلاند تحتفظ بسمات مجتمعية تقليدية وبنى اقتصادية محدودة التطور مقارنة بالدول الأوروبية مع استمرار ارتباطها الوثيق بالدنمارك التي تمثل الداعم الرئيس لها مالياً واقتصادياً، إذ توفر منحاً سنوية تغطي جزءاً كبيراً من احتياجاتها العامة، حيث يعكس هذا الارتباط طبيعة العلاقة التاريخية التي تشكل احد ابعاد المكانة الجيوسياسية للجزيرة في إطار النظام القطبي الشمالي المعاصر، ومن هذا المنطلق تزايد اهتمام كل من

الولايات المتحدة وروسيا بغرينلاند، لما تمنحه من موقع استراتيجي، كما تمثل مواردها الطبيعية وإمكانية تطوير بنيتها العسكرية عاملين رئيسيين يجعلان السيطرة على الجزيرة أو تعزيز الحضور فيها جزءاً أساسياً من التنافس بين القوتين، باعتبارها نقطة ترجيح مؤثرة في التوازنات الجيوستراتيجية للقطب الشمالي.

**أولاً: الأهمية الجغرافية:**

تبلغ المساحة الإجمالية لغرينلاند (٢.١٦٦.٠٨٦) كيلومتر مربع، منها أقل من (٢٠%) خالية من الجليد اليوم، لذلك تتمتع غرينلاند بأقل كثافة سكانية في العالم، وان غرينلاند أكبر جزيرة في العالم هي موطن لحوالي (٥٦٠٠٠) نسمة فقط، حيث ينتمي غالبيتهم إلى السكان الأصليين الإنويت، يطلق الإنويت على أرضهم اسم كالاليت نونات والذي يترجم إلى أرض سكان غرينلاند ولغة سكان غرينلاند الأصليين هي كالاليسوت تتمتع غرينلاند بالحكم الذاتي منذ عام ٢٠٠٩، لكنها تنتمي رسمياً إلى الدنمارك، لذا فإن اللغة الدنماركية هي اللغة الثانية حيث يعيش حوالي ١٨٠٠٠ شخص فقط في العاصمة نوك، و بسبب الغطاء الجليدي لا توجد طرق بين المدن ويتم استخدام السفن والطائرات بدلاً من ذلك لحركة المرور لمسافات طويلة (Kanzow 2021).

#### **ثانياً: الاقتصاد الغرينلاندي:**

يشكل القطاع الزراعي وصيد الأسماك العمود الفقري للاقتصاد الغرينلاندي التقليدي، فالزراعة محدودة بطبيعة المناخ القطبي وتركز على زراعة بعض الخضروات وتربية الأغنام، بالإضافة إلى إنتاج الجلود وفراء الحيوانات القطبية والتي تصدر سنوياً كمصدر إضافي للدخل، اما صيد الأسماك فهو النشاط الاقتصادي الرئيس، إذ استحوذت المنتجات البحرية بما فيها القريدس على (٨٧%) من صادرات الجزيرة في عام ٢٠١٠، ما يبرز الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية البحرية، اما على صعيد الأعمال التجارية يرتبط النشاط التجاري بشكل أساسي بالدولة مع محدودية المشاريع الخاصة مقارنة بالدول الأوروبية، غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحسناً ملحوظاً في بيئة الأعمال و خصوصاً في مجالات البناء والخدمات، وقد تم تسجيل نحو (٨٠٠) شركة في رابطة اصحاب العمل الغرينلانديين، مما يعكس وجود قاعدة اقتصادية خاصة متكاملة على الرغم من الاعتماد الكبير على القطاع العام الذي يوظف أكثر من (٤٠%) من القوى العاملة وفق البيانات الرسمية لعام ٢٠٢١، وقد شهد قطاع السياحة في غرينلاند نمواً متسارعاً خلال العقدين الماضيين مدفوعاً بالتحويلات المناخية التي ادت إلى نوبان الجليد وفتح مناطق كانت صعبة الوصول، مما جعلها وجهة سياحية فريدة من نوعها في القطب الشمالي، فقد بلغ عدد الحجوزات الفندقية في عام ٢٠١١، نحو (٢١٣,٠٠٠) حجز (محمد و محمود ٢٠٢٣، ١٤٨٦-١٤٨٧)، في ظل ازدياد زيارات السفن السياحية بنسبة (٩٠%) بين ٢٠١٥ و ٢٠١٨، وتتنوع الأنشطة السياحية في الجزيرة بين الصيد في المياه العذبة والتزلج على الجليد و الغوص العميق والمشي لمسافات طويلة على مسار الدائرة

القطبية وكذلك تسلق الجبال الشاهقة وزيارة المتاحف التاريخية والأثرية، مما يتيح فرص عمل موسمية ويسهم في تنوع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على صيد الاسماك فقط، ومن جهة أخرى تُعد غرينلاند غنية بالموارد الطبيعية والمعادن الاستراتيجية، إذ يعود النشاط التعدين إلى أواخر القرن الثامن عشر، بدءاً بالتقيب عن الفحم في شبه جزيرة نوسوق وتحتوي الجزيرة على احتياطات كبيرة من (الأحجار الكريمة، الجرافيت، اليورانيوم، الحديد (منجم إيسوا)، النفط، الغاز والمعادن النادرة) كما يشير معهد غرينلاند للموارد الطبيعية إلى إمكانات هائلة لاستغلال النفط في المياه المحيطة، وهو ما يتوقع أن يغير بنية الاقتصاد في المستقبل، وأن التحدي يكمن في التكلفة العالية للبنية التحتية اللازمة والتعقيدات البيئية المرتبطة بالاستغلال، فضلاً عن المخاوف من تدفق العمالة الأجنبية وتأثير ذلك على المصايد البحرية والبيئة المحلية (Saalbach 2024, 11-12)، فضلاً عن النشاطات الإنتاجية والخدمية، حيث يشكل الدعم المالي الدنماركي عنصراً حاسماً في استقرار الاقتصاد الغرينلاندي، فقد قدمت الحكومة الدنماركية منحة سنوية تبلغ نحو (٣.٩) مليار كرونة دانمركية أي ما يعادل حوالي (٣٥٠) مليون دولار أي ما يقارب (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢١، حيث يتيح هذا الدعم للحكومة المحلية توفير الخدمات العامة والحفاظ على استقرار الميزانية، في ظل محدودية الموارد الذاتية واعتماد الاقتصاد على قطاعين رئيسيين صيد الأسماك والقطاع العام، إذ يمثل هذا الدعم آلية أساسية لتعزيز قدرة غرينلاند على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة إلى تمويل البنية التحتية الأساسية (برهان و محمود ٢٠٢٣، ١٤٨٧-١٤٨٦).

### المحور الثالث

#### الأدوار الدولية في غرينلاند

##### أولاً: الدور الروسي في غرينلاند

تحتل غرينلاند موقعاً استراتيجياً حيوياً في القطب الشمالي يجعلها محورياً لتقاطع المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية للقوى الكبرى، وخصوصاً بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، مما جعل موسكو تنتهج نهجاً مزدوجاً في التعامل مع الجزيرة يهدف إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في شمال الأطلسي ومنع أي توسع أمريكي مباشر مع استغلال الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية لتعزيز حضورها في الفضاء القطبي، حيث تعكس السياسة الروسية في غرينلاند اهتمام موسكو بالظروف السياسية المحلية، بما في ذلك التيارات المؤيدة للانفصال عن الدنمارك والتي أصبحت أكثر قوة بعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨، حيث اظهرت النتائج توازناً بين القوى السياسية وعجز الاحزاب عن تشكيل حكومة، مما اتاح لروسيا مساحة للتأثير في المشهد السياسي الداخلي، كما تسعى روسيا من خلال استراتيجيتها إلى تحقيق هدفين متوازيين الأول حماية وضع غرينلاند الحالي ومنع انتقالها بالكامل إلى دائرة

النفوذ الأمريكي، والثاني استخدام الجزيرة كمنصة لتوسيع النفوذ الروسي في القطب الشمالي، حيث تزداد أهمية هذه السياسة مع امتلاك غرينلاند موارد طبيعية استراتيجية مثل (اليورانيوم والمعادن النادرة) التي تمثل عاملاً مهماً في الحسابات الاقتصادية والسياسية لموسكو، فضلاً عن الرغبة في الحد من النفوذ الأمريكي عبر قاعدة ثول الجوية والتفاهات الأمنية بين كوبنهاغن وواشنطن والتي تمنح الولايات المتحدة قدرات مراقبة استراتيجية للأقمار الصناعية والصواريخ العابرة للقارات (Paul Goble 2021).

وتعكس تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المخاوف الروسية من التوجهات الأمريكية تجاه الجزيرة، حيث وصف خطط الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للسيطرة على غرينلاند بأنها (جدية)، وأبدى قلقه من أن يتحول القطب الشمالي إلى ساحة محتملة للنزاعات، كما أكد بوتين على أهمية تطوير الشمال الروسي، بما يشمل توسيع القواعد العسكرية والموانئ ومرافق النقل في مورمانسك وتعزيز استخراج الموارد الأولية، إلى جانب تطوير أسطول كاسحات الجليد الأكبر في العالم، مع الإشارة إلى الانفتاح على التعاون مع الدول الصديقة في المنطقة إذا أبدت اهتماماً (Matthews 2020).

بناءً على ذلك تظهر غرينلاند كعنصر محوري في التنافس الجيوسياسي الروسي الأمريكي، إذ توفر نقطة ارتكاز استراتيجية للتحكم في الممرات البحرية الجديدة، وتمثل موقعاً حيوياً للتأثير على موازين القوى في القطب الشمالي، مع منح روسيا القدرة على تعزيز حضورها في شمال الأطلسي دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الغربية، الأمر الذي يجعلها أداة مهمة ضمن الحسابات الاستراتيجية لموسكو في المنطقة (الجزيرة نت ٢٠٢٥).

يتضح من الموقف الروسي تجاه غرينلاند أن الجزيرة ليست مجرد مساحة جغرافية، بل تمثل رافعة استراتيجية تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتعكس السياسات الروسية، من خلال دعم التيارات الانفصالية إلى تطوير البنية التحتية في الشمال الروسي، سعي موسكو إلى تعظيم نفوذها في القطب الشمالي، والحد من التفوق الأمريكي مع ضمان القدرة على التحرك الاستراتيجي في المنطقة دون مواجهات مباشرة، وتبرز هذه الاستراتيجية الدور المحوري لغرينلاند في إعادة رسم التوازن الاستراتيجي في شمال الأطلسي، وتجعلها عنصراً لا غنى عنه في الحسابات الروسية المستقبلية في المنطقة القطبية.

#### ثانياً: الدور الأمريكي في غرينلاند

تعود جذور العلاقة بين الولايات المتحدة وغرينلاند إلى الحرب العالمية الثانية، حين أدركت واشنطن الأهمية الجيوستراتيجية الفريدة للجزيرة الواقعة بين أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي السابق، وقد اثمرت هذه الرؤية توقيع اتفاق مع الدنمارك يمنح الولايات المتحدة موطئ قدم عسكري داخل غرينلاند، مما أدى إلى إنشاء قاعدة ثول الجوية ومعسكر سينشري، وفي المقابل حصلت الدنمارك على تخفيض طويل الأمد في التزاماتها المالية ضمن حلف شمال الأطلسي، وهو ما عرف لاحقاً بمصطلح "ورقة غرينلاند"

(Tomala 2017, 31- 46)، و مع تصاعد تأثيرات التغير المناخي وذوبان الجليد ازداد الاهتمام الأمريكي بغرينلاند اكثر، وتجلى ذلك حين اعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن رغبته في شراء الجزيرة، وقد اثار هذا المقترح ردود فعل حادة من الدنمارك، حيث اعتبره السياسيون تجاوزاً للسيادة الوطنية ووصفه البعض بأنه يعكس عقلية تجارية فظة في التعامل مع الأراضي الدولية، ان هذه الفكرة ليست جديدة إذ سبق ان طرحت في القرن التاسع عشر وعادت للواجهة رسمياً عام ١٩٤٦، حين عرض الرئيس هاري ترومان (١٠٠) مليون دولار على الدنمارك مقابل ضم غرينلاند، ما يعكس الأهمية الاستراتيجية والموارد الغنية التي تتمتع بها الجزيرة (محمد محمود ٢٠٢٣، ١٤٩٤).

استخدمت الولايات المتحدة غرينلاند كمنصة استراتيجية وامتداد لأمنها وسياساتها الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وعلى الرغم من تغير الظروف لاحقاً بقيت الجزيرة ذات اهمية في العلاقات الدنماركية الأمريكية ضمن اطار حلف شمال الأطلسي، في الوقت الحاضر اكتسب الموقع الجيوستراتيجي لغرينلاند بين أمريكا الشمالية وأوروبا أهمية متجددة ضمن سباق الموارد القطبية، مع بروز قضايا متعلقة بتغير المناخ وحقوق الشعوب الأصلية واستغلال الموارد الطبيعية وتمديد الجرف القاري فضلاً عن مستقبل قاعدة ثولي الجوية، بصفتها إقليمياً يتمتع بالحكم الذاتي ضمن نطاق الدنمارك، حيث لا تمتلك غرينلاند سلطة القرار النهائي في السياسة الخارجية والأمنية، إلا أن قانون الحكم الذاتي لعام ٢٠٠٩، منحها هامشاً من المناورة في هذه المجالات (Saalbach 2024, 8)، وفي سياق الصراع الاستراتيجي في القطب الشمالي تواجه الولايات المتحدة تحدياً يتمثل في ضعف وجودها مقارنة بالقدرات الروسية، إذ اشار قائد خفر السواحل الأمريكي (الاميرال بول زاكنفت) إلى ان محدودية الموارد المخصصة لدعم الحضور الأمريكي في المنطقة تمثل قيداً طويل الأمد، وقد دفع هذا الواقع صناع القرار إلى البحث عن حلول لإعادة التوازن، وكان شراء غرينلاند أحد أبرز هذه الحلول، فالجزيرة التي تشهد ذوباناً متسارعاً للجليد تتيح فرصاً موسعة لاستغلال الطاقة والمعادن، وتُعد موقعاً استراتيجياً رئيسياً في مواجهة النفوذ الروسي والصيني المتزايد في المنطقة القطبية (بوزيان ٢٠١٩).

كما يعزز فهم الدور الاستراتيجي لغرينلاند ما ورد في رسالة الرقيب الفني في القوات الجوية الأمريكية (ديفيد بوكانان) الذي اشار إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في الجزيرة لتعزيز المرونة التشغيلية للقدرات العسكرية الأمريكية والوعي بالوضع الاستراتيجي، مع التركيز على تطوير البنية التحتية من مطارات وموانئ وخطوط نقل، لما لذلك من اثر مباشر في تعزيز فعالية حلف شمال الأطلسي في المنطقة القطبية، ضمن إطار تعزيز النفوذ الأمريكي شرعت واشنطن في تقديم مساعدات اقتصادية تهدف إلى دعم التنمية المحلية في غرينلاند وتعزيز التعاون مع حكومة نوك، وفي عام ٢٠٢٠، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١٢) مليون دولار لدعم الاقتصاد خلال (جائحة كوفيد١٩) وتلتها حزمة أخرى عام ٢٠٢١ بقيمة

(١٠) ملايين دولار لتطوير قطاعات السياحة والتعدين والتعليم، مما اثار حفيظة الدنمارك التي رأت في هذه الخطوات محاولة لإحداث نفوذ اقتصادي مباشر على الجزيرة (محمد ومحمود ٢٠٢٣، ١٤٩٤-١٤٩٥).

رغم هذه التوترات بقيت العلاقات الأمريكية الدنماركية متينة قائمة على أسس التعاون الاستراتيجي المبني على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والأمن المشترك، حيث تواصل الدنمارك دعم الولايات المتحدة داخل حلف شمال الأطلسي، وشاركت بقوات في عمليات مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا، وفي عام ٢٠٢٠، عززت واشنطن حضورها المباشر في غرينلاند بإعادة فتح قنصليتها في نوك، مما يعكس تصاعد الاهتمام الأمريكي بالجزيرة ودورها المحوري في الاستراتيجية القطبية لمواجهة النفوذ الروسي والصيني (Antony n.d).

يتضح من مجمل التحليل ان غرينلاند تحولت إلى عنصر محوري في الحسابات الأمنية الأميركية والأطلسية، بفعل موقعها الاستراتيجي وتزايد أهمية القطب الشمالي في ظل التغيرات المناخية وتنامي الحضورين الروسي والصيني، وقد تراوحت ادوات الانخراط الأمريكي بين تعزيز الوجود العسكري ومحاولات الشراء والدعم الاقتصادي المباشر، ما يعكس إدراك واشنطن العميق لدور الجزيرة في موازين القوى القطبية، ورغم ما أثارته هذه السياسات من توتر مع الدنمارك ظل التعاون بين الجانبين قائماً باعتبار غرينلاند جزءاً من بنية الأمن المشترك داخل حلف الناتو، وبهذا تظهر الجزيرة كعامل أساس في إعادة تشكيل التنافس الدولي في الشمال الأقصى، وليس مجرد إقليم هامشي ضمن الخريطة القطبية.

### ثالثاً: الدور الأوروبي في غرينلاند

تمثل غرينلاند محوراً حيوياً في المشهد السياسي والاقتصادي للقطب الشمالي نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية، وقد أسهمت علاقاتها التاريخية والسياسية مع الدول الإسكندنافية وخاصة الدنمارك والنرويج، إلى جانب شراكتها مع الاتحاد الأوروبي في صياغة دورها الدولي المتنوع، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية مع تحديات النفوذ الروسي وتطلعات القوى الكبرى في المنطقة.

حافظت غرينلاند على روابط تاريخية متينة مع كل من الدنمارك والنرويج، إذ كانت جزءاً من التراث النرويجي قبل انفصالها عن الدنمارك وظلت كمحمية تابعة لها بعد ذلك، حيث تمتلك كل من الدنمارك والنرويج مصالح استراتيجية في الحفاظ على القطب الشمالي منطقة مستقرة نسبياً، مع الالتزام بالحفاظ على مستوى منخفض من التوتر في هذه المنطقة الحساسة، إذ ترتبط الدولتان بعلاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها شريكاً وحليفاً أساسياً، وتدركان الدور المحوري لواشنطن في موازنة النفوذ الروسي في القطب الشمالي، مع استعداد لدعم السياسات الأمريكية إذا اقتضت الضرورة، وفي المقابل

تعتمد الولايات المتحدة على الدنمارك والنرويج في مجالات متعددة تشمل الأمن والتنمية الاقتصادية، ما يعكس الترابط الوثيق في السياسات الإقليمية، حيث تتشارك الدنمارك والنرويج في مواجهة التحديات والمصالح المشتركة في المنطقة القطبية، وهو ما دفعهما إلى تنسيق السياسات لتعزيز القدرة على مواجهة التوسع الروسي المتزايد والحفاظ على التوازن الاستراتيجي (Gabija 2025, 11-12).

وتستند شراكة غرينلاند مع الاتحاد الأوروبي على معاهدة غرينلاند وقرار مجلس الشراكة الخارجية للاتحاد الأوروبي رقم (١٧٦٤/٢٠٢١) الذي يشمل جميع بلدان القطب الشمالي الـ(١٣)، حيث تتمتع الجزيرة بعلاقات متميزة على المستويات السياسية والتعاونية والتجارية مع الاتحاد، وكانت من أكبر المتلقين للدعم الفردي بين دول المنطقة القطبية لفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧، إذ تم تخصيص ٢٢٥ مليون يورو لدعم برامج التنمية في غرينلاند، مع اقتراح مضاعفة هذا التمويل خلال الفترة ٢٠٢٨-٢٠٣٤، كما يعزز الاتحاد الأوروبي أثر دعمه من خلال نهج فريق أوروبا، الذي ينسق المؤسسات المالية والتنمية الأوروبية والدول الأعضاء ويدمج أيضاً تمويل القطاع الخاص، ويتيح البروتوكول رقم (٣٤) لمعاهدة الاتحاد الأوروبي تطبيق تعريفات تفضيلية على منتجات مصائد الأسماك في الجزيرة مقابل السماح للسفن الأوروبية بالوصول إلى مناطق الصيد، مع اتفاقيات لتعويض مالي وتنفيذ برامج الصيد المسؤول والمصايد التجريبية، حيث تستفيد غرينلاند من برامج تمويل الاتحاد الأوروبي الأخرى بما فيها Invest EU و Horizon Europe و Life و Erasmus+، إلى جانب المشاركة في برامج INTERREG ومبادرة OCT لشباب المنطقة، وقد جاء افتتاح مكتب الاتحاد الأوروبي في نوك في مارس ٢٠٢٤، بمثابة إشارة على بدء مرحلة جديدة من التعاون والشراكة، تعكس استعداد الاتحاد لتعزيز دوره السياسي والاقتصادي في غرينلاند والقطب الشمالي عموماً (Sthagen & Wilhelm Lund Linde 2022)، حيث توضح هذه العلاقات المتشابكة بين غرينلاند والدول الإسكندنافية والاتحاد الأوروبي كيف أن الجزيرة أصبحت عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار الإقليمي وموازنة النفوذ في القطب الشمالي، كما يكشف هذا التنسيق متعدد الأطراف عن أهمية غرينلاند الاستراتيجية، ليس فقط كمورد طبيعي، بل أيضاً كنقطة اتصال دبلوماسية وسياسية تسهم في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي ومواجهة التحديات الإقليمية المستقبلية.

يتبين من مجمل المعطيات أن غرينلاند لم تعد مجرد مساحة جغرافية هامشية في أقصى الشمال، بل تحولت إلى عنصر محوري يعيد تشكيل خطوط التنافس بين روسيا والولايات المتحدة فضلاً عن اتصالها المباشر بأوروبا وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لها، فالموقع الاستراتيجي للجزيرة واتصالها المباشر بالممرات البحرية القطبية، فضلاً عن مواردها الطبيعية الواعدة، جعل منها نقطة ارتكاز حساسة في الحسابات الأمنية والعسكرية لجميع الأطراف، وقد أسهم هذا المتغير في رفع مستوى التوتر الجيوسياسي، بعدما أدركت واشنطن أن السيطرة على غرينلاند أو تعزيز النفوذ فيها يُعد جزءاً أساسياً من استراتيجيتها

لاحتواء روسيا وضمان هيمنتها على خطوط الدفاع في شمال الأطلسي، في المقابل تنظر موسكو إلى أي تحرك أمريكي في الجزيرة بوصفه تهديداً مباشراً لمجالها الاستراتيجي ونفوذها التقليدي في المنطقة، كما أن الدور الأوربي غالباً ما كان منسجماً مع توجهات حلف الشمال الاوربي هناك، ومع هذه التحولات أصبح وضع غرينلاند عاملاً فاعلاً في إعادة رسم موازين القوة في القطب الشمالي، إذ تضيف بعداً إضافياً للصراع القائم بين واشنطن وموسكو، وتعد من طبيعة التنافس على الموارد والممرات والمواقع الاستراتيجية، وبذلك يغدو المتغير الغرينلاندي أحد أهم العوامل التي تعمق الطابع الجيوستراتيجي للتنافس القطبي وتزيد من حساسيته في المرحلة الراهنة.

### الخاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة عن تحول جوهري في ديناميات التنافس الجيو-استراتيجي على منطقة القطب الشمالي، حيث لم يعد التنافس محصوراً في الإطار الثنائي التقليدي بين القوتين النوويتين العظميين، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بل تحول إلى ساحة تنافس متعدد الأبعاد مدفوعاً بمتغيرين رئيسيين هما الصعود الصيني والأهمية المتزايدة لغرينلاند، وقد أكدت النتائج أن الفرضية الرئيسية للبحث صحيحة، فالتنافس الروسي الأمريكي قد تعقد بشكل كبير، فمن جهة أضافت الاستراتيجية الصينية، التي تتخفى تحت غطاء "الدولة شبه القطبية" و"طريق الحرير القطبي" بعداً اقتصادياً وأمنياً جديداً، خاصة من خلال تعميق الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، ومن جهة أخرى برزت غرينلاند كـ "نقطة ارتكاز" استراتيجية لا غنى عنها للولايات المتحدة وحلفائها، نظراً لموقعها الجغرافي الحاسم ومواردها الطبيعية الهائلة، مما جعلها هدفاً للتنافس ومحوراً للجهود الأمريكية لموازنة النفوذ الروسي والصيني، إن هذا التعقيد يهدد بتحويل المنطقة القطبية من منطقة "تعاون منخفض" إلى منطقة "صراع مرتفع"، مما يستدعي إعادة تقييم شاملة للاستراتيجيات المتبعة من قبل جميع الأطراف المعنية.

### الاستنتاجات:

بناءً على التحليل الشامل لديناميات التنافس الدولي في القطب الشمالي، يمكن استخلاص النتائج الرئيسية التالية:

١- لم يعد التفاعل الدولي داخل القطب الشمالي محصوراً في ثنائية القوة التقليدية بين الولايات المتحدة وروسيا، بل أخذ يتجه نحو بنية تنافسية أكثر تشابكاً مع بروز الصين كفاعل مؤثر، أسهم انخراطها الاقتصادي والتقني في إعادة ترتيب ملامح التوازن داخل الإقليم القطبي.

٢- يقوم الحضور الصيني في القطب الشمالي على مقارنة متعددة المستويات، تقدم في ظاهرها ضمن إطار تنموي وتجاري مرتبط بالملاحة والموارد، غير أنها تعكس في عمقها اعتبارات جيوستراتيجية

أوسع تتصل بسعي بكين إلى توسيع مجال حركتها في الفضاءات ذات الأهمية الدولية المتصاعدة.

٣- اكتسبت غرينلاند مكانة تتجاوز بعدها الإداري كإقليم تابع للدنمارك، لتغدو عنصراً محورياً في الحسابات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة، بالنظر إلى موقعها الجغرافي المتقدم ودورها في دعم منظومات الرصد والإنذار المبكر ذات الصلة بالتوازنات القطبية.

٤- تظهر طبيعة التنافس القائم في القطب الشمالي أنه لا يزال محكوماً بضوابط استراتيجية دقيقة، حيث تميل القوى الفاعلة إلى إدارة تنافسها ضمن حدود محسوبة، مع تفضيل أدوات النفوذ السياسي والاقتصادي والتقني، بما يحول دون تحول الإقليم إلى ساحة صدام مباشر.

### المصادر باللغة العربية:

١. الاستراتيجية الصينية في منطقة القطب الشمالي. "كلية التربية للعلوم الانسانية، ١١ ١٥، ٢٠٢٤: ٢٧٢.
٢. بوزيان، ناجي. ٢٠١٩. «استراتيجية الصراع على القطب الشمالي». مجلة الدفاع الوطني، العدد ١٠.
٣. التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الإقليمي والدولي على القطب الشمالي. بغداد: جامعة المثنى، ٢٠٢٣.
٤. الجزيرة نت. ٢٠٢٥. «بوتن يعلّق على نوايا ترامب بشأن غرينلاند ويحذّر من حروب محتملة». الدوحة، قطر، ٢٧ آذار.
٥. الزريجاوي، رغد سعد. ٢٠٢٣. التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الإقليمي والدولي على القطب الشمالي. المثنى: جامعة المثنى.
٦. محمد، أحمد برهان علي، ومنار عزّ الدين محمود. ٢٠٢٣. «التنافس الدولي في القطب الشمالي (جزيرة غرينلاند أنموذجاً)». مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، ٣١ كانون الأول: ١٤٨٦-١٤٨٧.
٧. الياسري، فاضل حسن كطاف. ٢٠٢٤. «الاستراتيجية الصينية في منطقة القطب الشمالي». مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٥ تشرين الثاني: ٢٧٢.

### المصادر باللغة الانكليزية:

1. Antony J. Blinken. The United States and the Kingdom of Denmark: Strengthening Our Alliance. Washington, D.C., USA, n.d.
2. Canada: WWF Global Arctic Programme. 2014. 8.
3. Conley, et al, Heather A.2020. "America's Arctic Moment: Great Power Competition in the Arctic to 2050." Studies (CSIS). Washington, USAStudies (CSIS). Washington, USA. 13.
4. Doshi & others ,Rush. 2021."Northern Expedition: China's Arctic Activities and Ambitions." 6.

5. Goble, Paul. 2021.Greenland Likely to Be Cockpit of Arctic Conflict Between Russia and the West. Washington, D.C. 5 13.
6. K. Saalbach. 2024."Geostrategy and Geopolitics: The Geopolitics of Greenland and the Arctic." Universität Osnabrück (University of Osnabrück), Germany, 2 2..
7. Kanzow, Torsten . 2021.Francesca Doglioni. The Greenland Ice. Policy Report, Potsdam: Alfred Wegener Institute- German Arctic Office, , 2.
8. Kopra, Sanna. 2013.China Arctic Interests. Tampere, Finland: The School of Management, University of Tampere.
9. Leclerc, Gabija. 2025.Greenland: Caught in the Arctic Geopolitical Contest. Policy Report, Brussels, Belgium: European Parliamentary Research Service (EPRS).
10. Matthews, Alex. 2020.Strategic hot spot Greenland sparks global tug-of-war. Comp. jhn. Bonn, 5 23.
11. Nong Hong. 2018.Chinas interest in the Arctic: Opportunities and challenges Examining the implication of chinas Arctic policy white paper. Policy Report, Washington: Institute for china America studies.
12. Rashmi, B. R. 2019.China in the Arctic: Interests, Strategy and Implications. Occasional Paper No. 27, Delhi: Institute of Chinese Studies (ICS) 13.
13. Shu ,Lisboman, Qingshao. 2020.China in the Arctic. Policy Report, Fairbanks, Alaska: UAF Center for Arctic Policy Studies, University of Alaska Fairbanks. 8.
14. Sthagen, Andreas & Linde ,Peter Wilhelm Lund. 2022.Why Norway and the Kingdom of Denmark should work closer together vis-à-vis the United States on security in the Arctic. Washington, D.C., USA, 7 6.
15. Tomala ,Magdalena. 2017."The European Union's Relations with Greenland." International Studies, 1.
16. WWF Global Arctic Programme. 2014."Asia in the Arctic.", 8.
17. Zandee, Dick . Kruijver, Kimberley and Stoetman, Adája. 2020.The Future of Arctic Security: The Geopolitical Pressure Cooker and the Consequences for the Netherlands. The Hague: Clingendael Netherlands Institute of International Relations. 14.